A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/759
27 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ١٢ و ١٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠
و ٤٨ و ٨٣ و ٨٧ و ٩١ و ١٠٤ و ١٠٥
من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

قضية فلسطين

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

الحالة في الشرق الاوسط

الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٥٩٣٣٨ 88-26884

Digitized by UNOG Library

المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن
الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية

النظام الإنساني الدولي الجديد

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨
وموجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة
لبلغاريا لدى الامم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية لدى الامم المتحدة أجمل تحياتها إلى الامين العام للامم المتحدة وتتشرف بإبلاغه أن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين قد انعقد في صوفيا ، بلغاريا ، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

ووفقا لما جرت عليه العادة ، يقوم البلد المضيف بإحالة القرارات التي اتخذها المؤتمر إلى الامين العام ، عندما تكون هذه القرارات مرتبطة ببنود في جدول أعمال الجمعية العامة .

وبناء على ذلك ، ستكون البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية ممتنة لو عمل الامين العام على تعميم نص هذه المذكرة والقرارات المرفقة بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ و ١٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٨ و ٨٢ و ٨٧ و ٩١ و ١٠٤ و ١٠٥ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

مرفق

القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي في المؤتمر المعقود في صوفيا (بلغاريا) في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨

Digitized by UNOG Library

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار بشأن :

دعم المحادثات الرامية إلى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم بين ايران والعراق على أساس تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧)

(اعتمد بتوافق الآراء)

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

اذ يشير إلى القرار الذي اتخذه بتوافق الآراء في مؤتمره الثامن والسبعين بشأن "إسهام البرلمانات في تحقيق سلم شامل وعادل بين ايران والعراق وأمن الملاحة في الخليج على أساس تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧)" والذي ناشد ايران والعراق ، في جملة أمور ، "أن تعمدا إلى تسوية النزاع بينهما عن طريق التفاوض وبطريقة سلمية ، وزيادة التعاون مع الامين العام في جهوده ومقترحاته ، وعلى وجه الخصوص ، بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧)" ،

واذ يلاحظ مع الارتياح وقف اطلاق النار المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي قبله والتزم به الطرفان على أساس قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧) ،

واذ يلاحظ كذلك الدور النشط والبناء الذي اضطلع به الامين العام للامم المتحدة في التوصل إلى هذه النتيجة الناجحة ، وبدء المحادثات تحت رعاية الامم المتحدة بجنيف في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ،

١ - يرحب بجهود ايران والعراق في سبيل وضع حد للنزاع الذي أدى إلى خسائر لا تحصى في الارواح البشرية ، ويحثهما على اجراء محادثات تحت رعاية الامم المتحدة وعلى أساس قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع وفقا للمبادئ المجسدة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - يشجع الامين العام للامم المتحدة على مواصلة القيام بدوره في تيسير التفاهم بين الطرفين ، على أساس قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧) ؛

٣ - يطلب إلى جميع البرلمانات والحكومات أن تدعم وتشجع المباحثات البنّاءة من جانب الطرفين ، تحت رعاية الامم المتحدة ، في سبيل حل سلمي ودائم وعادل ومشرّف للنزاع ، يسمح ، في جملة أمور ، بعودة حرية وأمان الملاحة والحركة الجوية في المنطقة وفقا للقانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار بشأن :

الانتفاضة الشعبية في الاراضي العربية التي
تحتلها اسرائيل

(اعتمد بأغلبية ٦٣٦ صوتا مقابل ١٣٩ صوتا ،
وامتناع (٢١ عضوا عن التصويت)*

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

اذ يتابع بقلق بالغ الاعمال الوحشية الجارية والمستمرة في الاراضي العربية المحتلة ، وآثار هذه الاعمال الوحشية على المدنيين الابرياء ، بما في ذلك الحرمان من الحقوق والحريات الاصيلة للإنسان ، واذ يسلّم بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك الحق في إقامة دولته المستقلة الخاصة به ،

واذ يحيط علما بالقرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن التابعان للأمم المتحدة ، وكذلك القرارات ذات الصلة للاتحاد البرلماني الدولي والمتصلة بقضية فلسطين والنزاع العربي - الاسرائيلي ،

١ - يستنكر ويدين بشدة الانتهاكات اليومية الصارخة من جانب اسرائيل لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩) ولبروتوكوليها الاضافيين فيما يتصل بمعاملة سكان الاراضي العربية المحتلة وممارسات القوات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين ؛

٢ - يطلب إلى اسرائيل أن تسحب قواتها من جميع الاراضي العربية وأن تنهي احتلالها لتلك الاراضي ، بما في ذلك الجزء من القدس العربية الذي تحتله منذ عام

---

* يمكن الحصول على تفاصيل كاملة عن التصويت من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بالعنوان التالي : Secretariat of the Inter-Parliamentary Union, Place du Petit-Saconnex, CP 438, 1211 Geneva 19, Switzerland.

Digitized by UNOG Library

١٩٦٧ ، والجولان وجنوب لبنان ، وأن تمتثل لارادة المجتمع الدولي بالكف عن ممارساتها القمعية والافراج عن جميع المحتجزين أو الذين صدر ضدهم أحكام من المواطنين العرب والسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم ؛

٣ - تناشد جميع الاطراف أن تمتنع عن أي عمل ينتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان ، ويشير إلى أن الادارة العسكرية الاسرائيلية تتحمل مسؤولية خاصة أثناء فترة الاحتلال العسكري ، ويدين ويندد بالمعاملة القمعية واللاإنسانية للشعب الفلسطيني الاعزل من جانب السلطات الاسرائيلية المحتلة ، ويطالب هذه السلطات بوضع حد لهذه المعاملة ؛

٤ - يجدد التزامه بحل سلمي للأزمة ، بإيمان راسخ أن عملية السلم الحقيقية ممكنة ؛

٥ - يشدد على أن المبدأين اللذين ينبغي أن تستند اليهما تسوية عادلة ودائمة وشاملة لنزاع الشرق الاوسط هما التخلي عن استعمال القوة كوسيلة لحل المنازعات ، وأمن جميع الدول والشعوب في المنطقة ، مما يعني بالضرورة حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ؛

٦ - يؤكد من جديد تأييده للمؤتمر الدولي للسلام ، المقرر عقده تحت رعاية الامم المتحدة باشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك اسرائيل ، والاردن ، وسوريا ، ومصر ، ولبنان ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك جميع الاعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، والذي سيعقد وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وجميع قرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ؛

٧ - يرحّب بجميع المبادرات الدولية ، لاسيما مبادرات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، الرامية إلى التوصل إلى التقاء للآراء من أجل حل قضية فلسطين على أساس الميثاق وقرارات الامم المتحدة ؛

٨ - يؤيد الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لإيجاد حل عن طريق التفاوض ، على أساس اعتراف مشترك ومتبادل ومتزامن ، يمهد الطريق لسلم عادل ودائم ، ويدعو إلى ازالة جميع العقبات التي تعترض سبيل هذه العملية ؛

Digitized by UNOG Library

٩ - يؤكد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم المعونة الاقتصادية والإنسانية ؛

١٠ - يطلب من الأمم المتحدة أن تكفل حماية وأمن المواطنين الفلسطينيين بوضع الأراضي التي تحتلها اسرائيل تحت الرقابة الدولية ريثما ينعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بغية إيجاد حل عادل ودائم وشامل لهذا النزاع ؛

١١ - يوصي بأن ينشئ الاتحاد البرلماني الدولي فريقا عاملا يتألف من الوفدين الاسرائيلي والفلسطيني ووفود أخرى لدى المؤتمر ، تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي ؛

١٢ - يقبل ويعترف باقتراح الفريق الوطني المصري بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في أقرب وقت ممكن ، ويوصي بأن يتخذ الاتحاد البرلماني الدولي على سبيل الاستعجال ، التدابير المناسبة للاضطلاع بهذه البعثة ، ولقيامها بتقديم تقرير إلى المجلس عن النتائج التي توصلت اليها .

Digitized by UNOG Library

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار بشأن :

الاجراءات التي اتخذتها البرلمانات لتطوير التعاون الدولي في المجال الإنساني ولجعل التشريعات الوطنية متمشية مع القواعد والمبادئ والصكوك الدولية لحقوق الإنسان

(اعتمد دون تصويت)

ألف - فيما يتعلق بجعل التشريعات الوطنية متمشية مع القواعد والمبادئ والصكوك الدولية لحقوق الإنسان .

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

إذ يشير إلى أن أحد مقاصد الامم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني ، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وحرصا منه على أن ييسر ، في جميع المجالات ووفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، التنفيذ الكامل لاحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوفاء بالتزامات الدول الناشئة عن الصكوك الدولية الاساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاكل الإنسانية ، مثل العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقيات مناهضة إبادة الجنس والفصل العنصري والتمييز العنصري والرق والتعذيب والتمييز ضد المرأة وما إلى ذلك ،

واذ يساوره القلق إزاء الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وإذ يؤكد أن الحق في التنمية حق مصون ، من شأن التمتع به أن يعزز ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

Digitized by UNOG Library

واذ يشير إلى أن عام ١٩٨٨ يوافق الذكرى السنوية الاربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،

واذ يضع في اعتباره أن العام القادم (١٩٨٩) يوافق الذكرى المئوية للاتحاد البرلماني الدولي الذي تتضمن أهدافه تعزيز السلم والتعاون فيما بين البلدان ويتضمن عمله اتخاذ إجراءات محددة في ميدان حقوق الإنسان ،

وإذ يعرب عن اعتقاده بأن جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية وحدة مترابطة لا تتجزأ وأنه ينبغي أن يولى اهتمام متساو لتنفيذ وتعزيز وحماية كل من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنظر فيها على سبيل الاستعجال ،

واذ يدرك أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم متطلب أساسي لصون السلم والامن الدوليين وللتشجيع على إقامة علاقات صداقة وتعاون فيما بين الدول ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان والحريات الاساسية في بعض أجزاء العالم ، والتزاما منه بتكثيف جهوده من أجل الاسهام في القضاء التام على هذه الانتهاكات ،

وإدراكا منه لعدم إمكان التحدث بمصداقية عن حماية حقوق الإنسان دون الاشارة إلى أن الغالبية العظمى من البلايين الخمسة من الرجال والنساء والاطفال من سكان الأرض ما زالوا يتعرضون للفقر ، وأن أكثر من بليون من البشر يعانون من الجوع المزمن ، وأنهم لا يحصلون حتى على الحد الادنى لاحتياجاتهم من التغذية والصحة والمسكن والملبس والتعليم ،

وإذ يعيد تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكوماتها واختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون تدخل خارجي أو تخريب أو قسر أو قيد من أي نوع ،

وإذ يؤكد أن الجهود السلمية التي يضطلع بها وفقا للقانون الدولي من أجل كفالة الاحترام لحقوق الإنسان ، ولا سيما في الحالات التي يحتج فيها بالصكوك الدولية ، لا تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ،

Digitized by UNOG Library

وإذ يعيد تأكيد دعمه لجهود الامم المتحدة وسائر الهيئات الدولية والمتعددة الاطراف من أجل مراعاة حقوق الإنسان ،

وإذ يشير إلى أحكام القرار الذي اتخذه المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والسبعين ، والذي يؤكد بصورة خاصة على الحاجة إلى تدابير وطنية تضمن التنفيذ الفعال للقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ،

وإذ يؤكد أن البرلمانات والبرلمانيين لهم دور في حل المشاكل الإنسانية ، وتعريف حقوق الإنسان والحريات الاساسية في بلادهم ، وتأكيدها وحمايتها المستمرة ، ويمكنهم تولي هذه المسؤولية باستخدام السلطة الموكلة اليهم من ناخبيهم للتأثير على سياسة الحكومات ، مع مراعاة الرأي العام ومصالح جميع قطاعات السكان ،

واقتناعا منه بأنه لا يمكن ضمان احترام حقوق الإنسان في الاجل الطويل إلا في ظل نظام حكومي يسوده حكم القانون وتتوفر له الضمانات الدستورية ،

١ - يناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسائر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، أن تفعل ذلك ، لتضفي بذلك طابعا عالميا حقيقيا على جميع هذه الصكوك ؛

٢ - يدعو جميع الدول فورا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على اتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ويطلب إلى الاتحاد البرلماني الدولي نشر قائمة بالبلدان التي صدقت على هذه الاتفاقية ؛

٣- يطلب إلى الدول أن تضمن الحماية الفعالة للحقوق والحريات الاساسية ، وفقا للنظم الدستورية لكل منها وللصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ؛

٤ - يحث جميع الدول على احترام حقوق الاقليات الوطنية والجماعات الإثنية ودعم جهودها من أجل إنماء لغاتها وصون معتقداتها وثقافاتها وتراثها القومي ؛

Digitized by UNOG Library

٥ - يناشد جميع الحكومات أن تطوع قواعدها المتعلقة بجوازات السفر والتأشيرات من أجل تسهيل الاتصالات المباشرة فيما بين الأفراد ؛

٦ - يطلب إلى البرلمانات أن تبذل جهود مشتركة بناءة على الصعيد الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتوصل إلى اتفاق وفهم متبادل ، وتحسين الاستعداد للتعاون والبحث عن حلول للمشاكل العالمية مثل الجوع والمرض والفقر والتشرد وتدمير البيئة ، وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل وديمقراطي ؛

٧ - يشدد على أن من المهم للحكومات أن تحقق المساواة بين الرجل والمرأة في القانون وفي الممارسة وأن تشجع النساء على القيام بأدوار أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين الفرص التعليمية والوظيفية المتاحة لهن وضمان حريتهن جميعا في أن يقررن بحرية ومسؤولية عدد أطفالهن وفترات المباعدة بينهم في الولادة عن طريق توفير المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة ؛

٨ - يعترف بحق كل بلد في أن يتطور وفقا لاحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية وقيمه الثقافية ، طبقا لتشريعاته الوطنية والصكوك الدولية ، وبحقوق الإنسان لكل مواطن في الاستفادة من هذا التطور ؛

٩ - يصر على ضرورة زيادة انتاج الأغذية في بلدان العالم الثالث وتحسين توزيع الموارد من أجل كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها ؛

١٠ - يؤكد على الحاجة إلى أن تنشأ ، وفقا للتشريعات الوطنية ، مؤسسات وطنية قادرة على توفير التعزيز والحماية ، بصورة فعالة لحقوق الإنسان وعلى ضرورة ضمان استقلال تلك المنظمات ونزاهتها ؛

١١ - يؤكد على حاجة كل دولة إلى أن تدخل ، في تشريعاتها الوطنية ووفقا لنظامها الدستوري ، نصا لضمان إجراءات انتصاف فعالة في الحالات التي تنطوي على انتهاكات لهذه الحقوق ؛

Digitized by UNOG Library

١٢ - يوصي بأن تتخذ جميع الدول التدابير المناسبة لنشر معلومات موضوعية في ميدان حقوق الإنسان وأن تضع وتعتمد مبادئ توجيهية للتوعية بروح السلم والتسامح والتفاهم بين الشعوب واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ؛

١٣ - يطلب إلى جميع الدول أن توفر التدريب المطلوب لضباط الشرطة وموظفي السجون والافراد العسكريين وغيرهم من السلطات في جميع جوانب التزاماتهم ومسؤولياتهم بموجب اتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب ؛

١٤ - يدعو إلى زيادة تحسين الرصد الدولي لمراعاة الالتزامات الملزمة دوليا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ؛

١٥ - يطلب إلى المجتمع الدولي أن يستعرض بصفة مستمرة فعالية الهيئات الدولية والمتعددة الاطراف المعنية بحماية حقوق الإنسان وأن يقترح التحسينات اللازمة ؛

١٦ - يعيد التأكيد على ضرورة قيام الدول بتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في بلدانها ، وفقا لالتزاماتها الدولية ؛

١٧ - يطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تنظر ، عند الطلب ، في تقديم دعم مالي وتقني أو أي دعم آخر إلى البلدان النامية ، لمساعدتها في تلبية شروط التصديق والالتزام بتقديم التقارير بصورة منتظمة ؛

١٨ - يدعو الامم المتحدة إلى النظر في إمكانية تعزيز فعالية مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان ؛

١٩ - يؤكد أن تحقيق فهم أفضل لحقوق الإنسان يستلزم الإلغاء العام لعقوبة الإعدام أو القيام ، على الاقل ، بغية التوصل لهذا الهدف ، بالتخفيض التدريجي لعدد الجرائم التي ما زالت تطبق عليها عقوبة الإعدام ؛

٢٠ - يشير إلى أن المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والسبعين حث جميع الدول على أن تنظر من جميع الجوانب ، وفي إطار الامم المتحدة ، في إمكانية إنشاء محكمة عدل دولية تكون مسؤولة عن النظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي تخرج عن نطاق ولاية المحاكم الإقليمية المسؤولة عن هذه المسائل .

Digitized by UNOG Library

باء - فيما يتعلق بالتعاون الدولي في الميدان الانساني

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

اقتناعا منه بحرمة كرامة الإنسان وبأن احترام حقوق الإنسان الاساسية يشكل الاساس لكل مجتمع إنساني ويمثل في حد ذاته متطلبا أساسيا للسلم المحلي داخل الدول وللتعاون السلمي ،

وإذ يقلقه بالغ القلق استمرار النزاعات المسلحة وآثارها الخطيرة في الميدان الإنساني ،

وإذ يلاحظ وتسوؤه حالات الطوارئ الناشئة لا عن الحروب فحسب وانما أيضا عن أعداد لا حصر لها من الكوارث ، الطبيعية والناجمة عن الإنسان على السواء ،

وإذ يؤكد على الحاجة الاساسية إلى توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات ، والكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ، والامراض والاوبئة والجوع في العالم ،

وإذ يلاحظ أن التعاون الدولي في الميدان الانساني يضعف تحت تاثيرات الازمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ،

وإذ يشير إلى الاتفاقيات الانسانية الدولية ، وبصفة خاصة اتفاقيات جنيف الاربع المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة وبروتوكوليها الاضافيين المؤرخين في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ،

وإذ يشير أيضا إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بالصك المذكور ،

وإذ يلاحظ أن المنظمات العالمية المختلفة ، ومنها مثلا حركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولية ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوراث ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومنظمة الدول الامريكية ، وغيرها ، تقدم

Digitized by UNOG Library

الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، وأن العديد منها اضطلعت بإعداد مشروع اتفاقية لتسهيل الإغاثة في حالات الكوارث ،

وإذ يشني على الدور الذي تقوم به المنظمات الانسانية الدولية التابعة لمنظومة الامم المتحدة والمنظمات الانسانية غير الحكومية في التعاون الدولي في الميدان الانساني ،

وإذ يؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،

وإذ يؤكد بصفة خاصة على ما تقوم به لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وعلى الطابع العالمي لمبادئ الانسانية ، والحيدة ، وعدم التحيز ، التي يقوم عليها عملها ؛

وإذ يؤكد أيضا على الطابع الانساني وغير السياسي لانشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وعملية الامم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود ،

واقتناعا منه بأن المعونة الانسانية عمل تضامني وأن التعاون الفعال في الميدان الانساني يعتمد على التعاون الوثيق بين الاطراف المشاركة فيه وعلى تنسيق أنشطتها ،

وإذ يؤكد على المساهمة التي يمكن أن تقوم بها البرلمانات ، ويجب عليها القيام بها ، من أجل تطوير التعاون الدولي في الميدان الانساني ، وعلى الحاجة إلى أن تواصل جميع البرلمانات جهودها في هذا الميدان ،

وإذ يشير إلى أحكام القرارات التي اعتمدها المؤتمران البرلمانيان الدوليان السادس والسبعون والثامن والسبعون ،

١ - يناشد العمل على احترام ، قواعد القانون الانساني الدولي والمبادئ الانسانية المعترف بها عالميا ، في جميع الأوقات وجميع الظروف ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - يحث الدول على تعزيز الحوار بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة ، وفيما بين المنظمات الانسانية غير الحكومية ، وبين هذه المنظمات والبلدان التي تتلقى منها المساعدة ، من أجل التعرف على الاهداف الاساسية ومنع ازدواج الجهود ؛

٣ - يؤكد على الحاجة إلى تعزيز الترتيبات الحالية على المستوى الدولي لضمان الاستجابة السريعة والفعالة للمشاكل ذات الطابع الانساني التي تواجه المجتمع الدولي ؛

٤ - يدعو البرلمانات والحكومات إلى بذل كل ما في وسعها من أجل احترام قواعد القانون الانساني الدولي وضمان الامتثال إليها في حالات النزاع المسلح ، وبالاخص ،

(أ) اتخاذ جميع التدابير التشريعية اللازمة وغيرها من التدابير ؛

(ب) المحافظة على حياة المدنيين ، وإطلاق سراح أسرى الحرب بمجرد انتهاء الاعمال العسكرية وإعادة تعمير المناطق المدمرة ؛

(ج) إعطاء لجنة الصليب الاحمر الدولية كل ما تتطلبه من دعم لاداء رسالتها الانسانية ؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي الجماهيري بالانشطة العامة لحركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولية ، ولا سيما الجهود التي تبذلها جمعياتها الوطنية ؛

(هـ) الوفاء على أكمل وجه بالتزاماتها ، بموجب اتفاقيات جنيف ، ونشر مبادئ القانون الانساني الدولي ، وبصفة خاصة بين القوات المسلحة ؛

(و) التعجيل بعملية التصديق على البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، اللذين يتعلق أحدهما بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة ويتصل الآخر بحماية ضحايا النزاعات غير الدولية المسلحة ، بعد أن تم اعتمادها في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، أو بإجراءات الانضمام إلى هذين الصكين ؛

Digitized by UNOG Library

٥ - يوصي بإنشاء فريق عامل يتألف من ممثلي المنظمات العالمية والاقليمية الرئيسية التي تقدم المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية (الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية وما إلى ذلك) ، لتنسيق وتعجيل إعداد اتفاقية دولية لتقديم الإغاثة العاجلة والفعالة لضحايا الكوارث الناجمة عن الطبيعة أو عن الانسان على السواء ؛

٦ - يؤكد على الحاجة إلى ضمان استمرار هيكل وعمليات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ويحث البلدان الصناعية على تحمل حصة رئيسية في التغذية الثالثة لموارده ، ويطلب من البلدان النامية والمساهمين التقليديين الإبقاء على مساهماتهم في التغذية الثالثة عند نفس مستوى مساهماتهم في التغذية الثانية ؛

٧ - يطلب أيضا من البرلمانات والحكومات أن تدعم المنظمات الانسانية غير الحكومية ؛

٨ - يدعو جميع الحكومات والبرلمانات إلى إزالة أسباب مشكلة اللاجئين والمطرودين ، وبصفة خاصة الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الانسان ، والنزاعات العسكرية الوطنية والدولية ، والاحتلال الاجنبي ؛

٩ - يحث الدول على التصديق على الصكوك القانونية العالمية والاقليمية المتعلقة باللاجئين والمطرودين ، أو على سحب التحفظات المقيدة لالتزاماتها بموجب هذه الصكوك ، حسبما تكون الحالة ؛

١٠ - يدعو جميع الحكومات والبرلمانات إلى أن تراعي مسؤولياتها في توفير الحماية للاجئين ، وإلى قبول ضحايا الاضطهاد السياسي ، وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ؛

١١ - يناشد على وجه الاستعجال جميع الدول تقديم الدعم المالي والتنظيمي لمساعدة البلدان المضيفة على معالجة المشاكل الاضافية الناجمة عن وجود اللاجئين وطالبي اللجوء ؛

Digitized by UNOG Library

١٢ - يدعو برلمان كل بلد وحكومته إلى المساهمة في إنشاء صندوق وطني للمعونة والتضامن في حالة الطوارئ لصالح ضحايا الكوارث الطبيعية ، أو إلى اتخاذ خطوات مناسبة أخرى لضمان سرعة تقديم الاغاثة للضحايا ؛

١٣ - يشجع الحكومات على توفير الموارد اللازمة للانشطة الانسانية التي تنفذ على المستوى الدولي .

Digitized by UNOG Library

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار بشأن :

مساهمة البرلمانات في تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال للأقاليم المستعمرة ، وفي القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري

(اعتمد بأغلبية ٨٧٨ صوتا ، مقابل ٤ أصوات ، وامتناع ١٤١ عضوا عن التصويت*)

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثمانين ،

إذ يلاحظ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، والذي يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ، والقرار ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ،

---

* أعرب الوفد الفرنسي عن تحفظات دون ذكر الفقرات المعنية ، وأعرب وفد جمهورية المانيا الاتحادية عن تحفظات بشأن الفقرة ٣ من منطوق القرار ، وأعرب الوفد المغربي عن تحفظات بشأن الفقرة ٣٠ من الديباجة والفقرتين ٢٩ و ٣٠ من منطوق القرار ، وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظات بشأن الفقرتين ٣٤ و ٣٥ وفقرات أخرى غير محددة من منطوق القرار ، كما أعرب وفد الولايات المتحدة عن تحفظات بشأن الفقرات ٤ و ٢٦ و ٢٧ من منطوق القرار . ويمكن الحصول على تفاصيل كاملة عن التصويت من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالعنوان التالي : Secretariat of the Inter-Parliamentary Union, Place du Petit-Saconnex, CP 438, 1211 Geneva 19, Switzerland .

Digitized by UNOG Library

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاعلان المذكور أعلاه ،

وإذ يؤكد جميع القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تنفيذ الاعلان والقضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية ،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق وجود بلدان استعمارية تعرقل الجهود المبذولة من أجل القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، منتهكة بذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

وإذ يدرك أن جميع أشكال الاستعمار والعنصرية يجب أن تستأصل من افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وجنوب المحيط الهادئ ،

وإذ يسلم بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، ولاسيما فيما يتعلق بمنح الاستقلال لعدد كبير من الأقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

وإذ يدرك الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان القضاء فورا على آخر بقايا الاستعمار والتمييز العنصري ،

وإذ يشير إلى أن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، على الرغم من القرارات العديدة التي اصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعان للأمم المتحدة ، لايزالان يخضعان لأبشع صور السياسة الاستعمارية والعنصرية والقائمة على الفصل العنصري ،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الأمم المتحدة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، التي يشكل خليج والفيس وجزر بنفوين جزءا لا يتجزأ منها ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يرسي الأسس لحل عادل وسلمي ودائم للنزاع الناميبي ،

وإذ يعيد تأكيد تأييده للكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره الوطني لممارسة حقه في تقرير المصير وفي إقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وموحدة وغير عنصرية ،

Digitized by UNBIS Library

وإذ يدين بقوة جنوب افريقيا العنصرية واستمرار احتلالها الاستعماري غير الشرعي لناميبيا بما يتنافى مع مقررات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ،

وإذ يؤكد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة ،

وإذ يرحب بالنهج البنّاء الذي تتبعه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) إزاء المبادرات الدبلوماسية والجهود التي تبذلها الامم المتحدة بحثا عن حل عادل وسلمي لمشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض ،

وإذ يشير إلى أن محاولات جنوب افريقيا المستمرة من أجل "ربط" مشكلة منح الاستقلال لناميبيا بقضايا دخيلة ولا صلة لها بالموضوع قد أدينت في جميع أنحاء العالم ورفضتها الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ،

وإذ يؤكد من جديد أن موارد ناميبيا تخص شعب ناميبيا وحده وأن استغلال الدوائر الاقتصادية الاجنبية لهذه الموارد تحت حماية نظام حكم جنوب افريقيا الاستعماري هو أمر غير مشروع ويشجع نظام حكم الاحتلال على انتهاج سياسة أكثر تعنتا وعجرفة ،

وإذ يعرب عن أسفه إزاء استخدام جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لشن أعمال عدوانية جديدة ضد دول افريقية مستقلة ،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة للحظر الالزامي المفروض على توريد الاسلحة ، الذي نص عليه قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٤١٨ (١٩٧٧) ، وأيضا إزاء تعاون بعض الدول الغربية واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجال النووي ،

وإذ يرحب بالمقررات التي إتخذها بشأن الجنوب الافريقي المؤتمر الثالث والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح بدء عملية التفاوض الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في جنوب غربي افريقيا ،

Digitized by UNOG Library

وإذ يهوله مدى الخسارة في الأرواح والأبدان ، ومدى ما لحق بالهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية من دمار يصل إلى بلايين الدولارات ، والذي زاده سوءا استخدام بريتوريا لقُطّاع الطرق المسلحين ، ولاسيما في أنغولا وموزامبيق ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار رفض بلدان غربية معينة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا والذي يظل الوسيلة السلمية الفعالة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري والإسراع بنيل ناميبيا استقلالها ،

وإذ يؤكد الضرورة الملحة لتوجيه نظر المجتمع الدولي إلى القمع والعنصرية غير المحتملين اللذين يسودان جنوب افريقيا وناميبيا ،

واقتناعا منه بأنه لا يمكن أن تحدث أي تطورات إيجابية في جنوب افريقيا ما لم يتم الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، وما لم تمكّن حركات التحرير من الاشتراك في جميع المفاوضات ،

وإذ يعيد تأكيد تصميمه القوي على القمع التام وغير المشروط للعنصرية بجميع أشكالها ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ولأي شكل من أشكال التمييز القائم على اللون ، أو الدين ، أو الأصل الإثني ،

وإذ تشجعه الاجتماعات الرباعية لحكومات أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية والرامية إلى تحقيق حل سلمي للنزاع في جنوب غربي افريقيا وتحقيق الاستقلال لناميبيا في غضون عام واحد ، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الحالة المتوترة التي استمرت لأمد طويل في الجنوب الافريقي ، والتي يديمها استمرار نظام الحكم في جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا ورفضه حتى الآن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا في الاستقلال وفي إنهاء سياسته العنصرية القائمة على الفصل العنصري ،

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه مؤخرا وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا ، قبرص ، بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ ، تكرس لمسألة الفصل العنصري واتجاهاته الهدامة في جنوب افريقيا ،

Digitized by UNOG Library

وإذ يحيط علما بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال ، وبخطة السلام التي طرحها الامين العام للامم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية لمسألة الصحراء الغربية ، والتي تأخذ في الاعتبار الاماني العادلة للشعب ،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٠/٣٨ ، و ٤٠/٣٩ ، و ٥٠/٤٠ ، و ١٦/٤١ و ٧٨/٤٢ بشأن مسألة الصحراء الغربية ، والتي تتناول خطة السلام الواردة في القرار AHG/104 الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يؤيد المساعي التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز تنفيذ القرارات المتعلقة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال عن طريق عقد استفتاء ديمقراطي بدون أي قيود عسكرية أو إدارية تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يلاحظ بارتياح قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٦٢١ (١٩٨٨) بشأن الصحراء الغربية الذي اعتمده أعضاء المجلس بالإجماع تأييدا للجهود التي يضطلع بها الامين العام بالاشتراك مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية بغية إجراء استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ،

١ - يعيد مرة أخرى تأكيد أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن ينفذ بالكامل ودون استثناء ؛

٢ - يعلن أن استمرار وجود الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره - بما في ذلك العنصرية والفصل العنصري والانشطة التي تضطلع بها الدوائر الاقتصادية الاجنبية وغيرها ، وكلها تخالف ميثاق الامم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك انتهاك حق تقرير المصير وحقوق الانسان الاساسية لشعوب الاقاليم المستعمرة ، والسياسات والممارسات المستمرة لقهر حركات التحرير الوطني الشرعية - لا تتفق مع ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتشكل تهديدا رئيسيا للسلم والامن الدوليين ؛

٣ - يعترف بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، في أن تستخدم كل الوسائل الممكنة لنيل الحرية ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

Digitized by UNOG Library

٤ - يندد بالمحاولات التي تقوم بها القوى الاستعمارية لإدامة وجودها العسكري عن طريق الاحتفاظ بما يسمى بقواعد ذات سيادة وتمزيق أقاليمها المستعمرة واستخدام هذه الأقاليم لأغراض تتنافى مع مصالح الشعوب الأصلية وصيانة السلم والأمن الدوليين على حد سواء ؛

٥ - يؤكد من جديد أن استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي وإقامة المستوطنات ، يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٦ - يرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يقدم مساعيه الحميدة للحد من التوتر وإنهاء النزاعات ، ولاسيما عن طريق ضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ؛

٧ - يدين بشدة سياسة الفصل العنصري التي تحرم غالبية سكان جنوب افريقيا من حقوق المواطنة والحريات الاساسية وحقوق الانسان ؛

٨ - يطالب سلطات جنوب افريقيا بما يلي :

(أ) الإفراج فورا ودون أي شروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ؛

(ب) منع الاضطهاد غير القانوني لسجناء شاربفيل الستة ؛

(ج) رفع حالة الطوارئ على الفور ؛

(د) رفع الحظر المفروض على النشاط السياسي للمنظمات الجماهيرية الديمقراطية ، بما فيها الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ؛

(هـ) إلغاء التشريعات التمييزية والقيود والرقابة المفروضة على وسائط الإعلام الجماهيري ؛

Digitized by UNOG Library

(و) البدء ، دون شروط مسبقة ، في حوار سياسي مع الزعماء الحقيقيين للأغلبية بهدف القضاء فورا على الفصل العنصري وإقامة حكومة تمثل الشعب ؛

(ز) إزالة نظام البانتوستانات ؛

(ح) وقف الأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول خط المواجهة والدول الاخرى ؛

٩ - يدين بشدة نظام بريتوريا العنصري لاحتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ويأمل في أن يُنفّذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفقا للالتزامات التي قدمتها جنوب افريقيا في المحادثات الرباعية الاخيرة ، عقب المفاوضات المباشرة مع منظمة سوابو ؛

١٠ - يدين بقوة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب الصادر عن الدولة التي يرتكبها نظام الحكم في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، والتي تخلق مناخا من الارهاب وعدم الاستقرار وانعدام الامن في جميع أنحاء الجنوب الافريقي ؛

١١ - يؤيد دعوة مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا بقبرص ، لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ ، تكرس للفصل العنصري وميوله التخريبية في جنوب افريقيا ؛

١٢ - يدعو البرلمانات إلى أن تقدم تأييدها القوي لعقد دورة استثنائية للأمم المتحدة تكرس لمسألة الفصل العنصري وميوله التخريبية في جنوب افريقيا ؛

١٣ - يدين بقوة نظام جنوب افريقيا لاستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا بما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا ؛

١٤ - يؤكد أن خطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا ، على النحو الوارد في قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي الاساس الوحيد المقبول دوليا من أجل تسوية مشكلة ناميبيا بالوسائل السلمية ، ويطالب بتنفيذها فورا وبدون أية شروط مسبقة أو تغييرات ؛

Digitized by UNOG Library

١٥ - يعلن رسميا مرة أخرى أن منح الاستقلال لناميبيا ينبغي أن يكون مقترنا بالحفاظ على سلامتها الاقليمية التي يشكل خليج والفيس والجزر الواقعة قبالة الساحل جزءا لا يتجزأ منها ؛

١٦ - يؤكد من جديد مشروعية الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير وحقه في استخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

١٧ - يلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذها بعض البلدان والمنظمات الدولية ، والبرلمانيون والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا العنصري ، ويطلب إليها مضاعفة جهودها لحمل النظام العنصري على الامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

١٨ - يطلب على وجه الاستعجال من مجلس الامن أن يناقش دون إبطاء مسألة فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ؛

١٩ - يطلب إلى جميع البرلمانيين حث حكوماتهم كل على حدة على أن تتخذ التدابير التي تكفل قيام جميع المؤسسات والاشخاص الخاضعين لولايتها بمراعاة وتنفيذ أحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، على الوجه التام ؛

٢٠ - يعتقد أن ناميبيا المستقلة ليست ملزمة ، بموجب الممارسة المعمول بها في الآونة الاخيرة بالوفاء عند الاستقلال أو بموجب الاتفاقيات ذات الصلة بشأن حقوق وواجبات الخلافة عند الاستقلال بالدين الخارجي الفادح لجنوب افريقيا ؛

٢١ - يطلب من الدائنين اعتبار نظام الحكم في جنوب افريقيا مسؤولا عن التعاقد وملزما بتسوية الديون الخارجية التي دخل فيها لاغراض تتعلق باحتلاله غير الشرعي لناميبيا ووجوده فيها ؛

٢٢ - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى منظمة سوابو ليتسنى لها العودة إلى ناميبيا بعد كفاح طويل امتد ٢٢ عاما ، والمشاركة في الانتخابات العامة التي ستنظمها الامم المتحدة والتي يجب أن تكون حرة ونزيهة ؛

Digitized by UNOG Library

٢٣ - يناشد أيضا المجتمع الدولي أن يقدم مساعدات مادية ومالية إلى ناميبيا المستقلة بغية إعادة بناء اقتصادها ؛

٢٤ - يناشد كذلك جميع البرلمانيين حث حكوماتهم بشدة على تأييد الدعوة إلى فرض جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا وإنهاء الاستثمارات في هذا البلد والمساعدات المقدمة إليه ؛

٢٥ - يؤيد بحذر الاتفاق الاخير المبرم في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي يضم أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا ، والذي شرع فيه بوساطة الولايات المتحدة الامريكية والرامي إلى التوصل إلى حل سلمي للكفاح من أجل استقلال ناميبيا ولاحتلال قوات جنوب افريقيا للجزء الجنوبي من أنغولا ؛

٢٦ - يطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة جنوب افريقيا وقف المعونة المالية والعسكرية والسياسية المقدمة منهما إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا ليتسنى لجمهورية أنغولا الشعبية أن تعيش في سلم وأن تكثف تنفيذ سياستها القائمة على الاعتدال وتحقيق الانسجام الوطني ؛

٢٧ - يعيد تاكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال والسيادة بما يتفق مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وانطباق ذلك القرار تماما على حالة بورتوريكو ؛

٢٨ - يؤكد من جديد أن مسالة الصحراء الغربية هي مسالة إنهاء للاستعمار ما زال يتعين حلها على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢٩ - يطلب التنفيذ الفوري للقرار AHG/104 الذي اتخذه المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ٥٠/٤٠ و ١٦/٤١ و ٧٨/٤٣ ليتسنى لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٣٠ - يجدد طلبه إلى كلا طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات مباشرة للاتفاق على شروط لوقف

Digitized by UNOG Library

إطلاق النار يكون من شأنها تهيئة الظروف المحددة في خطة السلم التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة لإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء الغربية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، دون أي قيود عسكرية أو ادارية ؛

٣١ - يرحب بقبول طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو من حيث المبدأ ، للمقترحات المقدمة من رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة ، ويرى أن قرار مجلس الامن ٦٢١ الذي اتخذ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، يشكل تدعيما للعملية الرامية إلى التنفيذ التام لخطة السلم لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ؛

٣٢ - يرحب أيضا بتحسن العلاقات في منطقة المغرب العربي مما قد يؤدي إلى تعزيز تنفيذ خطة السلم التي قدمها الامين العام للامم المتحدة والتي قبلتها جميع الاطراف المعنية ، في أقرب وقت ممكن ؛

٣٣ - يطلب إلى جميع البرلمانات تأييد الجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٢١ في أقرب وقت ممكن ؛

٣٤ - يدين رفض المملكة المتحدة الامتثال لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٠/٤١ الذي يعيد تأكيد الحقوق المشروعة لجمهورية الارجنتين في جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ومياهها الاقليمية ؛

٣٥ - يؤكد من جديد بقوة حق جمهورية الارجنتين في استعادة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، ويرفض المحاولات التي تقوم بها المملكة المتحدة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير في حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) ويشير إلى أن السكان الحاليين لهذه الجزر ليسوا شعبا واقعا تحت الاستعمار على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) .

Digitized by UNOG Library

نتائج لجنة مساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط

تقرير اعتمده المجلس البرلماني الدولي
بتوافق الآراء في دورته ١٤٣
(صوفيا ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة

١ - قام المجلس البرلماني الدولي ، في دورته ١٤٢ (مدينة غواتيمالا ، نيسان/ابريل ١٩٨٨) ، بتمديد ولاية اللجنة البرلمانية الدولية المعنية بمساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط* ، حتى تقدم تقريرا آخر إلى المجلس في دورته ١٤٣ ، في صوفيا .

٢ - وعلى هذا الأساس ، طلب الأمين العام مرة أخرى ، في الرسالة التعميمية GRP/88/DSG.7 المؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨ ، إلى جميع المجموعات الوطنية إبلاغه بالمعلومات والملاحظات المتصلة بإجراءات متابعة توصية المؤتمر البرلماني الدولي السابع والسبعين المتصلة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . واستجاب عدد من المجموعات لهذا النداء الثاني ، حيث يرد في مرفق هذه الوثيقة موجز للرسائل الواردة منها (يمكن توفير النصوص الكاملة لهذه الرسائل عند الطلب) . وفضلا عن ذلك ، يتضمن المرفق المعلومات الواردة من الأمم المتحدة وكذلك من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا .

آراء أعضاء اللجنة

٣ - قام أعضاء لجنة المساندة ، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بعقد اجتماع في صوفيا بغية صياغة التقرير الذي سيقدمونه إلى المجلس البرلماني الدولي . كما اتيحت لهم فرصة تبادل الآراء مع وفد من المجموعات الوطنية العربية ، ومع الاتحاد

---

* أنشأ المجلس البرلماني الدولي هذه اللجنة في دورته ١٤١ (بانكوك ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧) ، بناء على توصية من المؤتمر البرلماني الدولي السابع والسبعين .

Digitized by UNOG Library

البرلماني العربي ، والمجلس الوطني الفلسطيني . وقامت المجموعة الوطنية لاسرائيل بإبلاغ لجنة المساندة بأنها لا ترى أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط سيعمل على حل مشاكل المنطقة ، ولكن المحادثات الثنائية مع المجموعات الوطنية العربية المعنية ستكون مفيدة في تحقيق هذه الغاية . وبناء على ذلك ، أعربت المجموعة الوطنية لاسرائيل عن استعدادها لعقد اجتماع مع هذه المجموعات الوطنية ، وعن رأيها بأن من المفيد أن تقوم لجنة المساندة بالترتيب لعقد مثل هذا الاجتماع . أما أعضاء لجنة المساندة فلم يروا أن مثل هذا الدور يقع داخل نطاق الصلاحيات المخولة للجنة من جانب المجلس البرلماني الدولي .

٤ - ولاحظ أعضاء لجنة المساندة بالملاحظة إلى الاوضاع المواتية لحالات التوتر المخففة السائدة في الوقت الحاضر ، وأعربوا عن رأي مؤداه أن هناك فرصة تاريخية سانحة لدفع قضية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . وقالوا إن عقد مثل هذا المؤتمر يمثل عنصرا إيجابيا ، وإن ما يشجعهم هو التأييد المتزايد لعقد مثل هذا المؤتمر من جانب المجموعات الوطنية من شتى أنحاء العالم والمنتمية لاتجاهات سياسية مختلفة .

٥ - وفي الوقت ذاته ، لاحظ أعضاء لجنة المساندة أن الاوضاع في المنطقة آخذة في التدهور ، بحيث تجعل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط أكثر إلحاحا ، لاسيما وأن الحلول البديلة القابلة للتطبيق غير متوفرة على ما يبدو . ولاحظوا استمرار تظاهر الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة ، وأعربوا عن استمرار قلقهم إزاء الحالة السائدة في المناطق المحتلة ، ولاسيما إزاء أعمال العنف وانتهاك حقوق الانسان للفلسطينيين .

٦ - كما أعربوا عن رأيهم في أن أعمال الإرهاب ، أينما وقعت ، ليس لها ما يبررها على الإطلاق ، وأن القضاء عليها سيعمل بالتأكيد على تحسين الظروف المواتية لعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة .

٧ - وأعرب أعضاء لجنة المساندة عن استمرار اقتناعهم بأن الحالة في الشرق الاوسط تقتضي حلا سياسيا . وقالوا إنه بالنظر إلى التحسن العام في المناخ الدولي والى سياسة فك الارتباط مع الضفة الغربية ، وهي السياسة التي أعلنها مؤخرا جلالة الملك حسين ، ملك الاردن ، فإن الاعتراف المتبادل والقاطع من جانب جميع الاطراف المعنية سيبلغ شأوا بعيدا نحو تيسير عقد مؤتمر دولي للسلام في هذه المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٨ - وأشاد أعضاء لجنة المساندة بمبادرة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، الوارد وصفها في مرفق هذا التقرير ؛ وأعربوا عن استعداد لجنتهم لمساعدة الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا في جهودها الرامية إلى التشجيع على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

٩ - وبالنظر إلى الاعتبارات السالفة الذكر ، يوصي أعضاء لجنة المساندة بأن يكرر المجلس البرلماني الدولي الإعراب عن تأييده وتشجيعه لما يتخذه الامين العام للامم المتحدة من اجراءات في هذا الصدد ، وأن يكرر طلبه إلى الامين العام المجلس البرلماني الدولي بأن يحث المجموعات الوطنية على مواصلة الإبلاغ عما تقوم به من اجراءات متابعة تشجيعا لعقد مؤتمر دولي لاسلام في الشرق الاوسط ، وذلك للنظر فيها من جانب المجلس في دورته ١٤٤ التي ستعقد في بودابست في آذار/مارس ١٩٨٩ . وعلى ذلك ، يوصون أيضا بأن يقوم المجلس بتمديد ولاية لجنة المساندة حتى تقدم تقريرا إلى المجلس في ذلك الوقت .

Digitized by UNOG Library

مرفق

موجز الرسائل الموجهة إلى اللجنة البرلمانية الدولية المعنية بمساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط

الرسائل الموجزة أدناه مكملة للرسائل الواردة من الاردن ، اسبانيا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، باكستان ، تونس ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، الصين ، كوبا ، مصر ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، النمسا/ تونس ، تونس/المملكة المتحدة ، الامم المتحدة ، الاتحاد البرلماني العربي ، المجلس الوطني الفلسطيني ، والواردة في مرفق تقرير لجنة مساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وهو التقرير الذي اعتمده المجلس البرلماني الدولي بتوافق الآراء في دورته ١٤٢ (غواتيمالا ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨) .

المجموعات الوطنية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

أفادت المجموعة الوطنية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن الاتحاد السوفياتي يؤيد إيجاد حل للنزاع الدائر في الشرق الأوسط ، يراعى فيه تحقيق توازن مصالح جميع الأطراف المعنية . وأعربت عن رأي مؤداه أن إقرار السلم يقتضي من اسرائيل وضع حد لاحتلالها للأراضي العربية والأراضي الفلسطينية ؛ وينبغي ، في الوقت نفسه ، ضمان أمن وحق جميع دول وشعوب المنطقة في التنمية الوطنية الكاملة . ومن الممكن لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط إيجاد حلول لجميع جوانب التسوية مقبولة بصورة متبادلة . وينبغي لجميع أطراف النزاع ، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الاشتراك في التحضير للمؤتمر وفي أعماله .

وفي السنوات الأخيرة ، قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، بالترويج بنشاط لفكرة عقد مؤتمر معني بالشرق الأوسط ، وذلك في الوقت الذي كان يجرى فيه مشاورات مع أطراف النزاع ومع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد قام البرلمانيون السوفيات ، إلى جانب شتى المؤسسات الوطنية ، بدور نشط في هذه الجهود .

Digitized by UNOG Library

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

أفادت المجموعة الوطنية لجمهورية المانيا الاتحادية أنه في آذار/مارس ١٩٨٨ كرس البوندستاغ دورة لبند عنوانه "الحالة في الشرق الاوسط ، مع الإشارة بوجه خاص إلى الاراضي التي تحتلها اسرائيل" . وفي الشهر ذاته ، ناقش وفد من لجنة الشؤون الخارجية بالبوندستاغ ، في المغرب ، مسألة مؤتمر في الشرق الاوسط مع مضيفيه ، ومع ممثلي الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وعلاوة على ذلك ، أجرى البوندستاغ محادثات مع السلطات الاسرائيلية ، وأخيرا ، قام البوندستاغ في أيار/ مايو ١٩٨٨ بنشر ومناقشة القرار ذي الصلة الذي أصدره المؤتمر السابع والسبعون بشأن الشرق الاوسط . وقد أيدت الحكومة الاتحادية باستمرار "عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة" . ومازالت تعتبر "مثل ذلك المؤتمر بمثابة الإطار الملائم لتعزيز عملية السلام" . بيد أنها ترى ضرورة ترك التفاصيل المتعلقة بالمؤتمر (مثل المشتركين فيه وصلاحياتهم) للبلدان المعنية مباشرة . وستواصل الحكومة تطوير هذه السياسة في المستقبل . وهي ، شأنها شأن الاتحاد الاوروبي ، لايزال يحدوها الاهتمام بمصير الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . وتؤكد الحالة السائدة هناك الضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية .

تركيا

أعربت المجموعة الوطنية التركية عن رأي مؤداه أن المشكلة الفلسطينية تمثل لب النزاع الدائر في الشرق الاوسط ، وأنه لن يمكن إقرار سلم عادل ودائم في المنطقة إلا على أساس (أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة (بما في ذلك القدس) (ب) والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وأعربت تركيا عن ترحيبها بجميع الجهود السلمية ، بما فيها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، تمثل فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وأعربت المجموعة الوطنية عن اعتزامها مواصلة بذل ما في وسعها للإسهام في الجهود المبذولة في هذا الصدد .

الجزائر

قررت المجموعة الوطنية للجزائر ، في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، انشاء مجموعة برلمانية لمساندة القضية الفلسطينية ، وذلك داخل اطار مجلس الشعب الوطني . وسيكون من الاهداف الرئيسية لتلك المجموعة اتخاذ أي اجراء يساعد على تفهم القضية الفلسطينية ويشجع على تحقيق تأييد متعاطف من جانب المجتمع البرلماني الدولي ، وذلك بغية تحقيق أمور منها عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط يضفي الشرعية على حقوق الشعب الفلسطيني .

Digitized by UNOG Library

الجمهورية العربية السورية

كررت المجموعة الوطنية السورية الإعراب عن موقفها فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وأعربت المجموعة عن تأييدها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر . وأكدت كذلك على ضرورة ضمان أن يشترك في هذا المؤتمر جميع الأطراف التي هي في حالة حرب ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وكيما ينجح المؤتمر المقترح في إقرار السلم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة المعنية بالنزاع العربي الاسرائيلي ، فإن عليه توخي الفعالية وعدم القيام بدور ستار لعقد اتفاقات جزئية وفردية . وينبغي لهذا المؤتمر أن يتمخض عن انسحاب اسرائيل انسحابا كاملا من الأراضي العربية المحتلة (بما في ذلك القدس) ، وأن يكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

فييت نام

أفادت المجموعة الوطنية الفييتنامية بأن أعضاءها ، وكذلك لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشعب ، يؤيدون اللجنة البرلمانية الدولية المعنية بمساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وأعربت عن إدانتهم لـ "الأعمال الارهابية القمعية الاسرائيلية الموجهة ضد السكان العرب" ، وعن تأييدهم لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفي العودة إلى دياره ، وفي إقامة دولته المستقلة . وكررت المجموعة الوطنية الإعراب عن تأييد مجلس الشعب وشعب فييت نام لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا كاملا .

قبرص

أعربت المجموعة الوطنية القبرصية عن اعتقادها بأنه "لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط إلا بعقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينشر الأعضاء القبارصة هذا الرأي في مختلف المحافل الدولية التي يشاركون فيها" وتتخذ الحكومة موقفا مماثلا ، وقد تلقت وزارة الخارجية نسخة من القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أصدره المؤتمر السابع والسبعون .

وقد أبرزت الأحداث الجارية في الأراضي العربية المحتلة الضرورة الملحة لعقد مؤتمر سلام دولي . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أصدر مجلس النواب بالإجماع قرارا

Digitized by UNOG Library

يتعلق بأحداث قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين . وهذا القرار "يدين" ، في جملة أمور ، "أعمال القهر التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي ، في تلك المناطق . كما يؤكد من جديد تأييد قرارات الامم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط" .

كنـــدا

في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، استضافت كندا الاجتماع السنوي للبلدان الصناعية الغربية الرئيسية السبعة (المانيا الغربية ، ايطاليا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، اليابان) . وأدلى وزير الدولة الكندي للشؤون الخارجية بالبيان التالي باسم البلدان السبعة : "إننا نعرب عن قلقنا البالغ ازاء عدم الاستقرار المتزايد في الشرق الادنى . ذلك أن أعمال العنف التي تشهدها الاراضي المحتلة حاليا هي إشارة واضحة على أن الوضع الراهن غير قابل للدوام . ومن الضروري تحقيق تسوية في وقت مبكر ، عن طريق التفاوض ، للنزاع العربي الاسرائيلي الاساسي . ونحن نعلن عن تأييدنا لعقد مؤتمر دولي منظم بشكل مناسب ، بوصفه الاطار الملائم لعقد المحادثات اللازمة بين الاطراف المعنية مباشرة" .

ويتلخص رأي كندا في ضرورة أن يقرر مؤتمر دولي منظم بشكل مناسب عقد محادثات مباشرة ، وهي محادثات لازمة لضمان التزام الاطراف بأية تسوية .

وفي إطار السعي نحو ايجاد حل سياسي ، فان حكومة كندا قد ناشدت حكومة اسرائيل اظهار أقصى قدر من المرونة في معالجة المحادثات ؛ وحثت القيادة الفلسطينية على تأكيد استعدادها للاعتراف بدولة اسرائيل . وقد حددت حكومة كندا ، بوضوح ، موقفها من أن أعمال العنف التي تشهدها الاراضي المحتلة حاليا مدمرة لعملية السلم .

مصـــر

أشارت إلى مذكرتها السابقة التي توضح ، في جملة أمور ، أن "سياسة مصر الثابتة تقضي بأن النهج الصحيح لوضع حد للنزاع العربي الاسرائيلي . هو التوصل إلى حل قانوني للمشكلة الفلسطينية وعقد مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، فضلا عن أطراف النزاع وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو النهج المقبول لدى المجتمع الدولي" ، وتؤكد الشعبة الوطنية المصرية ، أن "احتلال اسرائيل للأراضي العربية طيلة عشرين سنة منذ عام ١٩٦٧ ، الذي اقترن برفض الشعب الفلسطيني القاطع لتلك الحالة ، لا يؤدي سوى

Digitized by UNOG Library

إلى تأكيد الحاجة إلى بناء صرح لسلم شامل يقوم على العدل ، واستعادة الحقوق المشروعة لكل من تعود اليه هذه الحقوق ، في إطار يكفل الامن المتبادل ، والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، على أساس مبدأ عدم جواز احتلال بلد عن طريق الحرب" . ومصر ، حكومة وشعبا ، تواصل بذل الجهود دون كلل ، في شتى أنحاء العالم لتحقيق تسوية سلمية ، عن طريق المفاوضات بين الاطراف ، وفي إطار مؤتمر دولي للسلام .

وتأمل الشعبة الوطنية المصرية ، "في أن تأخذ اللجنة في اعتبارها أن محاولة فرض أمر واقع والإبقاء على مثل تلك الحالة أمر ينطوي على تهديدات خطيرة ويستتبع نتائج مؤسفة" ولذلك فهي ترى أنه "لا بديل عن اتخاذ اجراء يتسم بروح المسؤولية وبذل جهود من جانب جميع الحكومات والشعوب للتعجيل بعملية السلام في منطقة الشرق الاوسط ، والسماح للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة" .

المغرب

أفادت المجموعة الوطنية المغربية بأن برلمانييها يؤيدون تماما اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط دون إبطاء ، تشارك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، فذلك هو السبيل إلى إقامة سلم عادل ودائم على أساس قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي ، وخاصة القرارات التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به .

وفي ٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، عقد مجلس النواب دورة خاصة بشأن الحالة في الاراضي المحتلة ، ثم أصدر إعلانا أكد فيه من جديد مساندته للانتفاضة الفلسطينية في تلك الاراضي ، وأدان من جديد أعمال القهر والعدوان التي يقوم بها الصهيونيون ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وأكد مرة أخرى تأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن .

المملكة المتحدة

أفادت المجموعة الوطنية البريطانية بأن موقفها إزاء المسألة مازال غير مختلف عن الإعلان التونسي ـ البريطاني المشترك المتعلق بالموضوع ، والموجز في مرفق تقرير لجنة المساندة المقدم إلى المجلس في دورته ١٤٢ .

Digitized by UNOG Library

نيكاراغوا

أفادت المجموعة الوطنية النيكاراغوية بأن حكومتها دافعت دائما بشدة عن القضية الفلسطينية . ومنذ عام ١٩٨٤ ، أكدت نيكاراغوا الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وأعلنت نيكاراغوا تأييدها غير المشروط لانتفاضة ذلك الشعب في منطقتي غزة والضفة الغربية ، اللتين تحتلهما اسرائيل بطريقة غير شرعية ، كما أدانت بقوة في الوقت ذاته ، سياسة اسرائيل القمعية والإرهابية . وفي هذا الصدد قامت نيكاراغوا بدور نشط في عدد من اجتماعات الامم المتحدة واجتماعات البلدان غير المنحازة ، واجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ، حيث مابرحت تؤيد باستمرار الضرورة الملحة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

المعلومات الواردة من المنظمات الدولية

الامم المتحدة

إن موقف مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، والجمعية العامة ، والامين العام ، لم يتغير عن الموقف المبلغ عنه بقدر من التفصيل في مرفق نتائج لجنة مساندة الحملة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، التي اعتمدها المجلس البرلماني الدولي في دورته ١٤٢ (غواتيمالا ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨) .

ومازال الامين العام للامم المتحدة يعتقد ، كما ذكر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أنه "يجب تحقيق تسوية عن طريق التفاوض من خلال مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الامم المتحدة ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية" . ومازال الامين العام ملتزما بأن يدرس بنشاط مع الاطراف ومع أعضاء مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وبصفة خاصة أعضاؤه الدائمون ، كيفية الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه عملية السلم حاليا . ومما يؤسف له أن المحاولات الثنائية التي بذلت في هذا الصدد لم تثمر حتى الآن ، كما لم تعقد أية مناقشة بشأن هذه المسألة في أي من أجهزة الامم المتحدة منذ المناقشات التي أبلغ بها المجلس البرلماني الدولي في دورته ١٤٢ المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . كذلك ، لم تصدر وثائق للامم المتحدة تتصل بهذا الموضوع منذ ذلك التاريخ .

وفي الوقت الحاضر ، يقوم رئيس مجلس الامن التابع للامم المتحدة بإجراء مشاورات ثنائية بشأن هذه المسألة مع أعضاء المجلس ، بغية إبلاغ الامين العام للامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة بنتائجها بحلول ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ومن المنتظر أن يصدر الامين العام تقريره عن الحالة بحلول نهاية هذا الشهر ، أي بعد بدء انعقاد الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة بوقت قصير .

الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا

وجه أحد أعضاء لجنة المساندة (السيد مارتينيس) الانتباه إلى قرار بشأن "احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط" اتخذته لجنة الشؤون السياسية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وكان مما قررته الجمعية في هذا القرار "أن تبذل ما في وسعها ... للسعي نحو التغلب على التحفظات القائمة ، وللمساعدة على تهيئة مناخ الثقة اللازم للبدء ، في أقرب وقت ممكن ، في إجراء محادثات ترمي إلى عقد المؤتمر الدولي الذي أصبح لا غنى عنه إذا ما كانت شعوب الشرق الاوسط والمناطق المجاورة راغبة في تجنب وقوع كارثة" . كما اتخذت الجمعية قرارا بشأن مبدأ إيفاد بعثة إلى منطقة الشرق الاوسط لتقصي الحقائق "بغية التحضير لمؤتمر برلماني في ستراسبورغ يعقد في مطلع عام ١٩٨٩ مع البلدان التي ستشترك في مؤتمر للسلام معني بالشرق الاوسط محتمل عقده" .

— — — — —

Digitized by UNOG Library